



Attribution: A Morphological and Phonetic Study

Nadwa Ali Al Masa'eed *

Department of Arabic, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan

Abstract

Objectives: This study aimed to explore the changes that occur to the structure of the word when it gets attributed, especially the defective one. The study also analyzes those changes in light of modern phonology.

Methods: This study used the descriptive analytical approach. This approach conveniently correlated with the ancient linguists' treatment of the subject and their explanations in an endeavor to show their methodology. This approach also helped the researcher present modernist linguists and syntacticians' views to show their agreement or diversion from their ancient linguists and syntacticians.

Results: The study results showed that the phonemic factor is the underlying cause of changes in the structure of the word when attributed. These changes are necessitated to serve different functionalities: to construct a normal syllable, modify less prevalent syllable or to get rid of succession. These phonemic changes may take effect using shortening or omission.

Conclusion The study recommended that the phonetic explanation incarnated in the adequacy of the syllable structure constitutes the main reason for which a word structure is changed in the case of attribution. The study also avers that both ancient and modernist syntacticians equivocally pinpointed the importance of phonetic explanation in the formation of the word structure.

Keywords: Attribution, attributed name, phonetic explanation.

Received: 4/9/2023
Revised: 15/10/2023
Accepted: 13/11/2023
Published online: 1/10/2024

* Corresponding author:
nadwa@aabu.edu.jo

Citation: Al Masa'eed , N. A. . (2024). Attribution: A Morphological and Phonetic Study . *Dirasat: Human and Social Sciences*, 51(6), 509–520. <https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.5606>

النَّسْب: دراسة صرفية صوتية

نادوة علي المساعيد*

قسم اللغة العربية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

ملخص

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى بيان التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة عند النسب إليها، لاسيما المعتل منها، وتحليل هذه التغيرات في ضوء علم الأصوات الحديث.

المنهجية: اقتضت طبيعة الدراسة بمختلف جزئياتها السير فيها وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بالنظر إلى معالجة القدماء لهذه التغيرات وتحليلاتهم قصد الكشف عن منهجهم في ذلك، كما يعرض لرأي بعض المحدثين ومن وافقوا القدماء أو خالفوهم. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن العامل الصوتى يقف وراء التغيرات في بنية الكلمة عند النسب إليها، فتأتى لتبني مقطعاً مقبولاً، أو تعآل مقطعاً مكروهاً، أو تخلص من الإردواج الحركي، أو توالي الأمثل، متخذةً لذلك الطرق المقبولة من حذف أو تقصير، أو إضافة صوت وظيفي يؤدي مهمة البناء والفصل لحل الإشكال الصوتى في المقطع وهو (صوت اللين الواو).

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن التعليل الصوتى المتمثل في سلامة البنية المقطعة والتناسق الصوتى مع العرض على أمن اللبس يقف وراء التغير في بنية الاسم المنسوب، وقد ظهر في معالجة النحو القدماء جوانب من التعليل الصوتى لهذه الظاهرة نستدلّ عليها من تعليقاتهم وتباين قواعدهم التي بدت محكومة بالعلة الصوتية، وتبين في بعض معالجات المحدثين تكرار ما قاله القدماء في الوصف والتعليل ولكن بمصطلحات حديثة، وقدّم بعضهم تفسيراً جديداً في ضوء علم اللغة الحديث.

الكلمات الدالة: النسب، الاسم المنسوب، التعليل الصوتى.



© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

مقدمة

تختص هذه الدراسة بالنسب القياسي المطرد عند الالاماء، وهناك نوع آخر من النسب سماعي، وما يهمنا في هذه الدراسة النسب القياسي؛ بدخول ياء النسبة المشددة المكسورة ما قبلها على بنية الكلمة، نحو: "وطني" نسبة إلى "وطن"، "وشامي" نسبة إلى "شام"، إن دخول هذه اللاحقة (الياء المشددة) التي تلحق بالاسم عند النسبة إليه مع كسر الحرف الذي يسبقها، سيحدث تغييرًا على البنية القديمة، وفي هذه الدراسة ستقوم الباحثة برصد هذه التغييرات وكيفية معالجة الالاماء والمحذفين لها ثم تقدم تصوّراً لمعالجة صوتية بما يتفق مع معطيات علم الأصوات.

والدراسة تتناول الظاهرة من الجانب الصرفي والصوتى بمعنى أنها تكشف عن التفسيرات الكامنة وراء التغييرات في البنية الصرفية من خلال علم الأصوات الحديث ومصطلحاته، إذ إن علم الأصوات يتلازم وعلم الصرف، وهناك كثير من الظواهر الصرفية لا يمكن تفسيرها أو تعليلها من دون الاستعانة بالدراسات الصوتية، والتعليق الصوتي للظواهر الصوتية لم يغب عن النحاة الالاماء فقد امتزجت كثير من القضايا الصرفية بالجانب الصوتى وفق معطيات ذلك العصر ومصطلحاته، وفي العصر الحديث ومع تطور العلوم جاء الدرس الصرفي الحديث يدعو إلى توظيف مبادئ علم الأصوات الحديث في تحليل البنية العربية، ومنمن انتبه ذلك عبد الصبور شاهين في كتابه: "المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي" (1980)، والطيب البكوش في كتابه: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" (1992م)، وكتاب ديزيره سقال: "الصرف وعلم الأصوات" (1996م)، وكتاب عبد القادر عبد الجليل: "علم الصرف الصوتي" (1998)، وقد عرضت الدراسة لرأي كلّ منهم من من نتناول ظاهرة النسب - موضوع الدراسة- وقدّم فيها تعليلًا أو تحليلًا لبنيّة النسب.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

ظهر في معالجة النحاة الالاماء للتغييرات التي تطرأ على البنية الصرفية للاسم المنسوب أن العلة الصوتية تقف وراء هذه التغييرات لكنّها لم تظهر عندهم صراحة بل نجدها في مصنفاتهم من غير تقبّل واضح، في ظل أدوات ومصطلحات ذلك العصر، وعلى حين وافق كثير من المحذفين رأي الالاماء إلا أننا نجد بعضهم قدّم تفسيرًا جديداً في ضوء علم اللغة الحديث.

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر التغيير الصوتي في بنية الاسم عند تصرفه للنسبة، وتفسيرها في ضوء الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة، بعد عرض توجيهات النحاة الالاماء في مسائل هذه الظاهرة وتفسيرها، كما تعرّض لرأي بعض المحذفين من وافقوا الالاماء أو خالفوهم، فجاءت الدراسة على النحو الآتي:

- تمهيد: يشمل مفهوم النسب
- التغييرات التي تحدث في بنية الاسم عند النسبة، وتشمل:

 - 1. النسب إلى المختوم بناء التأنيث.
 - 2. النسب إلى الاسم المنقوص.
 - 3. النسب إلى الاسم الممدود.
 - 4. النسب إلى وزن (فعيلة) و(فُيعللة).
 - 5. النسب إلى ما فيه ياء مشددة.

- الخاتمة: تشمل نتائج الدراسة

الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة النسب باهتمام الباحثين فتناولوها بالدرس من جوانب عدّة، وبعد استقراء الدراسات السابقة والموازية يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت النسب إلى قسمين:

1- دراسات نظرت إلى الجانب الصرفي في النسب، ورصدت التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة من غير أن تقدّم تفسيرًا لهذه التغييرات مثل: "ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة- دراسة تحليلية-(الحمداني، 2010) وفيه تستعرض الباحثة قواعد النسب كما وردت عند الالاماء ثم توضح ما طرأ على الكلمة من تغيير في بنيتها الصرفية ولا تقدّم تفسيرًا صوتياً جديداً بل تعزي التغيير إلى تحقيق الخفة في النطق، ودراسة بعنوان "مورفيمات النسب في العربية القديمة والمعاصرة" (الباروني، 2015)، وهذه الدراسة تنظر إلى النسب من الجانب الصرفي فتعرض للمورفيمات التي يتحقق بها معنى النسب سواء بالنسبة القياسي بزيادة ياء النسبة أو بالنسبة غير القياسي مما يؤدي معنى النسب قديماً وحديثاً.

2- دراسات نظرت إلى الجانب الصرفي والصوتى في النسب، مثل دراسة زيد القرالة بعنوان "الوقاية الصوتية في ظاهرة النسب دراسة في التحولات المقطعة" (القرالة، 2020م) وتعتمد الدراسة على البنية المقطعة وما يطرأ عليها من تغيير عند النسب إلى الأسماء المنتهية بأصوات مذ ل يصل الباحث

إلى أن الإشكال المقطعي يقف وراء التغييرات التي تجري على البنية بعد إضافة ياء النسب، ويُحلّ هذا الإشكال باجتذاب صوت(الواو) الذي أطلق عليه صوت الوقاية، وعلى أهمية الدراسة إلا أنها اختصت بجزء من النسب يتمثل في المقصور والمنقوص.

ورداً على الجوابرة: رسالة جامعية بعنوان "التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصرفها" (الجوابرة، 2007م) جاءت الدراسة الخاصة بالنسب فصلاً من فصول الرسالة الأربع، والباحث في هذه الدراسة يستعرض قواعد النسب كما وردت عند القدماء ثم يعرضها على الدراسة الصوتية بهدف تعليم هذه القواعد صوتياً ليصل إلى أن غالبية التحولات الصوتية في الأسماء عند النسب إليها نتيجة توالي الأصوات المتماثلة فتلجم اللغة إلى التخلص من المتماثلات بطرق عدّة منها الحذف أو الاختزال.

وهناك دراسة أخرى رسالة جامعية بعنوان: "النسب في اللغة العربية" (الدوسي، 2006) وتناول الباحث فيها النسب بشقيه القياسي وغير القياسي، وفي النسب القياسي يتناول التغييرات التي تطرأ على الاسم عند النسب صحيحاً أو معتلاً، مفرداً أو غير مفرد، ويصنف هذه التغيير إلى حذف أو قلب، أو ردة للمحنوف، والدراسة تصف قواعد النسب كما وردت عند القدماء، وتقتصر إلى التحليل الصوتي.

وهناك دراسة تناولت النسب من مستويات عدّة: الصوتي والصرفي والدلالي، مثل دراسة أحمد بالخير بعنوان "خصائص ياء النسب الصوتية و الدلالية و التركيبية - دراسة تحليلية" (بالخير، 2021)، واكتفى في الجانب الصوتي ببيان التغييرات التي تحدث في الصوائط الطويلة وأشباه الصوائط في المنسوب إليه ولا يخرج فيه عن وصف القدماء.

وما يميز دراستي عن الدراسات السابقة أنها:

- 1- دراسة الباحثة متخصصة في ظاهرة النسب القياسي، وهي بهذا تختلف عن الدراسات التي كان النسب فيها جزءاً من الدراسة، أو التي اختصت بجزء من النسب، أو تلك التي تناولت النسب القياسي وغير القياسي.
- 2- دراسة الباحثة دراسة صرفية صوتية، وهي بهذا تختلف عن الدراسات السابقة التي نظرت إلى الجانب الصرفي فحسب وأهملت التعليل الصوتي، أو التي ذكرت قواعد النسب كما هي من غير تفسير.
- 3- دراسة الباحثة مختلفة من حيث المنهج؛ فهي تعرض آراء القدماء والمحدثين في قواعد النسب وتقارن بينها، وتتعرض لها بالنقد والتحليل الصوتي ليتضاع السبب وراء التعديل الذي هو في الغالب علة مقطعة.

تمهيد

مفهوم النسب

قال ابن يعيش: "اعلم أن النسبة التي يقصدها النحويون ويسمّها (سيبوه) الإضافة وهو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك، يُقال نسبة إلى بني فلان إذا عزّوه إلىهم" (ابن يعيش، د.ت. 5/114)، وقال ابن الحاجب: "المنسوب الملحق بأخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها" ("الرضي، 1982، 4/2).

ولا يظهر في التعريف الأول مفهوم محدد للنسبة غير أن ابن يعيش يشير إلى الموضع الذي يُنسب إليها، والتعريف الثاني هو في الحقيقة تعريف بالعلامة: فالنسبة: ما لحقته ياء مشددة، وهذه الياء المشددة هي التي تنتقل الاسم من دلالته الأولى إلى الدلاللة الأخرى التي تتحقق فيها فائدة النسب بالدلالة "على الوصف مع الإيجاز إذ إنك عندما تقول: هذا مصرى أخصر من قوله: هذا رجلٌ منسوب إلى مصر. وهكذا" (عبد الغفي، 2010، 251) فيكون من حيث الوصف كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشهورة بتخصص الصفة في الموصوف فيدل على جنس أو موطن أو دين أو حرفة أو غيرها من الدلالات (نهر، 2010، 254)، ويفيد النسب في التشخيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلته أو مدینته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك" (مهدي وشلاش، 2011، 343).

ويكون النسب القياسي بإضافة ياء مشددة وهي في الأصل ياءان مدغّمتان الأولى منها ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مكسورة، ويسمّها سيبوه (ياء الإضافة) (سيبوه، 1988، 3/335)، وفي هذا ذكر أبو علي الفارسي في زيادة ياءين لغرض النسب بقوله: "تنسب إلىهما ياءين الأولى منها مدغّمة في الثانية، وكسرت ما كان آخرها قبل لحاق الياءين بالاسم، وذلك على نحو قوله: هاشميٌّ، وتميميٌّ، وبصريٌّ، وكوفيٌّ، ونحوئيٌّ..." (الفارسي، 1999، 252). وعن اختصاص الياء بالنسبة دون غيرها من أصوات العربية يقول ابن يعيش: "إن القياس يقضي أن تكون أحد حروف المد واللين لما تقدم من خفتها ولأنها مألفة زادتها إلا أنهم لم يزيدوا الألف لنلا يصير الاسم مقصراً في موضع آخر ثقيلة ويجري قانونها على التخلص من هذا الثقل".

التغييرات التي تحدث في بنية الاسم عند النسب

1- النسب إلى المختوم بناء التأنيث

قرر النحاة القدماء أنه عند النسب للاسم المختوم بناء التأنيث مثل: فاطمة، هجرة، دولة تحذف تاء التأنيث وتراد اللامحة (باء النسبة المشددة) بعد كسر الحرف قبل الأخير لتصبح الأمثلة السابقة: فاطمي، وهجري، ودولي، قال ابن عييش: "إذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفها لا يجوز غير ذلك فتقول في النسب إلى "البصرة" "بصري" وإلى "مكة" "مكي" وإلى "الكوفة" "كوفي.." (ابن عييش، د.ت. 5/144)، ووافقهم المحدثون ولم يخرجوا عن وصفهم (سقال، 1996م، ص 105، عبد الجليل، 1998م، ص 440).

ولعل العلة في حذف تاء التأنيث أنه لو بقيت هذه التاء لوقعت حشوًا بين الاسم وباء النسب وهي لا تقع حشوا، ولا تجمع في الكلمة الواحدة علامتا التأنيث إذا كان المنسوب مؤثناً، فكنت تقول امرأة كوفية -عائشية وفي هذا ثقل" (عبد الغني، 2010، 253).

ولو قمنا بتحليل هذه البنية تحليلًا صوتيًا كالآتي:

حرجُهُ yy + hij/ra/tu hij/ra/ti yy

نلاحظ أن وجود تاء التأنيث لا يشكل علة مقطعة غير أن وجودها في البنية الجديدة غير مقبول دلاليًا وأبعد بنية الكلمة الأصلية عن مدلولها الأول، كما أن هذه التاء لاحقة على البنية الأصلية لوظيفة التأنيث، والنسب يقع على البنية الأصلية فيكون النسب للمختوم بناء التأنيث بحذف تاء التأنيث وكسر ما قبلها.

2- النسب إلى الاسم المقصور

أ- إذا كانت الألف ثلاثة

نظر القدماء في النسب للاسم المقصور إلى موقع الألف فإذا كانت ثلاثة بقيت وقلبَت واوًّا فنقول في فتى وعصا: فتوى، وعصوى، قال سيبويه: تقول في هدى: هُدَوِيَّ، وفي رجل اسمه حصى: حصويٌّ، وفي رجل اسمه رحي: رَحْوَيٌّ (سيبوه، 1888، 3/342). والقدماء هنا يخرجون عن قواعدهم في التمييز بين الواو واليائى في إعادته لأصله عند الثنائية للمقصور (الشايق، 2014م، 134)، ويجعلون الواو القالب المشترك بغض النظر عن الأصل، وقد علل سيبويه هذا البروب من العودة إلى الأصل اليائى بقوله: "فكروا أن يردوا حرفاً قد استثنلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة إذا كان ردّه إلى بناء هو أثقل منه في الياءات وتواли الحركات وكسرة الياء وتواли الياءات" (سيبوه، 1988، 3/342)، وقال المبرد في تعليق ذلك: "وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واوا لكراهيتها اجتماع الياءات والكسرات، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً" (المبرد، 1994، 3/136).

ويبدو أن التعليلات التي قدّمها القدماء هي تعلييلات صوتية وإن لم تأت على نحو واضح: فالنسب يتحقق بزيادة ياء مشددة مسبوقة بكسر، وبوجود ياء في بنية الاسم أيضًا ينبع تتابع للحركات المتشابهة، ولعل ابن جنّي اقترب من توضيح ذلك مشيرًا إلى علة ذلك بقوله: "فإن قلت: "فلم أبدلت الألف في نحو: "عصا" و "فتى" و "واوا" مع ياء الإضافة؟ فالجواب: أنهم لما احتاجوا إلى حركتها مع ياء الإضافة: لسكونها، وسكون الياء الأولى من ياء الإضافة، قلبوها حرفاً يتحمل الحركة، وهو الواو" (ابن جنّي، 1995، 2/580).

وهذا بالضبط ما فهمه محمد الروابدة وسيف الدين الفقراء حين صرحاً في بحثهما المشترك بعنوان "النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية" عن احتلال صوت مناسب لتشكيل البنية المقطعة والتخلص من المزدوج الحرفي الناشئ من النسب، وهو صوت الواو لتتكى عليه الحركة الازمة لبناء النسب" (الروابدة والفقراء، 2009).

ويعلل عبد الصبور شاهين مجيئًا على سبيل المغايرة الصوتية عند تواли الأمثال، ولتوفر نوع من التيسير في نطق المنسوب (شاهين، 1980، 160)، والمغايرة الصوتية أو كما يسمى بعضهم المخالف الصوتية مصطلحان لشيء واحد عبر به المحدثون عن كراهية تواли الأمثال وهي: ظاهرة صوتية تجري بتغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مخالف تيسيرًا للنطق وتحقيقًا للانسجام الصوتي في الكلام" (مرعي، 1994م، ص 14)، كما صرّح فوزي الشايق بأنَّ هذا الصوت (الواو) صوت وظيفي (جيء به لأداء وظيفة محددة) تعتمد العربية فيه لحل إشكال الصوتي؛ فتكون فاصلة ورابطه في الوقت نفسه" (الشايق، 2014م، 148).

أما زيد القرالة فيطلق على صوت الواو (واو الوقاية)، ويعمل اجتلابه بالوقاية الصوتية، وهي كما يصفها "وقاية من مقطع صوتي تأبه العربية" (القرالة، 2020م، ص 68).

ونظر المحدثون إلى كيفية صياغة المقصور من وجوه عدّة، فقد ذهب عبد الصبور شاهين إلى أنَّ الألف في نحو عصا وفدي تبقى لتكاملة بنية الكلمة ولكنها تقلب واوًّا فيقال فتوى، وعصوى، وهو بهذا لا يخرج عن رأي القدماء أبلته (شاهين، 1980).

ويرى ديزيره سقال في كتابه "الصرف وعلم الأصوات" أن التحول في بنية الاسم المقصور الذي ثالثه ألف تجري بجزئية الفتحة الطويلة (الألف) إلى حركتين قصصيتين مختلفتين (الفتحة والضمّة) فيحصل كما زعم انزلاق حركي بين المفتحة والضمّة لتنشأ الواو في البنية الجديدة (سقال، 1996م، ص 115).

ويرى عبد القادر عبد الجليل أنه بدخول ياء النسب على الاسم المقصور "يضطرب التركيب صوتياً ومقطعياً، ولابد من تصحيح مساره التركبي؛ لأنَّ الألف هي صائت طويل متسع أمامي ومع الكسرة لا يتآلف وكان لابد من تحويله إلى صورة قريبة من ميدان الكسر وهي (الواو) (عبد الجليل، 1998، ص 442).

أما فوزي الشايب فينتقد رأي القدماء والمحدثين في هذه المسألة ويقدم تحليلًا مختلفاً يتلخص في أنَّ صياغة الاسم المنسوب من بنيته الظاهرة (فتى، عصا) من غير حذف أو قلب للألف وتزداد الواو لغرض الفصل بالإضافة إلى اللامحة الأساسية في النسبة وهي الياء المشددة فيكون تحليله بالشكل الآتي (شايب، 2014، 140):

فتى + ي ————— fa/taa/wiyy — iyy + Fa/taa

والخطوة الثانية عنده بتقصير الصائت الطويل إلى صائت قصير لتصبح البنية: fa/taa/wiyy، وهذا التقصير غرضه كما يذكر فوزي الشايب: "ما هو إلا تحويل وظيفي أملته الحاجة إلى تمييز بين الصيغ، صيغة الجمع: "فتى" نحو: فتاوى، وشكاوى، وصيغة النسب: فتوى وعصوى". وينبئ للباحثة أنَّ تحليل فوزي الشايب أكثر صواباً من التحليلات السابقة فإذا كان القدماء قد ابتعدوا عن العودة إلى الأصل في هذه المسألة لأسباب صوتية أصحابها، فلا نجد قولهم مقبولاً في قلب الألف واووا إذا كانت هي أصلاً مقلوبة عن الواو فهم على قولهم هنا يقومون بقلب للمقلوب، ولعلَّ ما دفعهم لذلك هو العودة للأصل في الميزان الصافي ليكون الوزن في مثل: عصا، وفتى: فَعَلَى، في حين أنَّ وزنها الأصح فَعُوَيْ، لكن معالجة فوزي الشايب لا تخليه من نقد فهو يجعل حركة الكسرة لاحقة ملزمة مع النسب، وبضميتها صوتاً سابقاً للياء المشددة، مع أنَّ الكسر الذي يتطلبه النسب تعديل يلحق الحرف الذي يسبق ياء النسب؛ وهو ما أشار إليه زيد القرالة بأنَّ (الكسرة) ليست في البنية قبل مجيء الواو، فيرى في قول القدماء: "إنَّ ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً" (ابن جي، 1954، 580، والرضي، 21982، 38) كلام يتسم بالدقة وأنَّ الوهم وقع في فهم بعض المحدثين "إنَّ ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً، ولم يؤكدوا القول بوجود الكسرة قبل الياء، ومن أجلها جيء بالواو" (القرالة، 2020م، ص 68) ويعمل هذا بأنَّ الحركات تتبع للحرروف ولا تقع بداية مقطع، "والكسرة ليست موجودة في الأصل قبل مجيء الواو؛ فالكسرة تابعة للواو وهذا ما نصَّ عليه القدماء أنَّ ما قبل ياء النسب لا يكون إلا مكسوراً" (القرالة، 2020م، ص 69).

وعلى هذا يرى أنَّ التعديل يجري على الاسم المقصور الثلاثي إما بتقصير الصائت الطويل (الألف) إلى فتحة ثم يؤتى بالواو مجتلة محركة بالكسر لإقامة البناء، أو بقلب الألف واوا وتحريك ما قبلها بالفتح لأنَّ الألف ليست مسبوقة بفتحة بل إنَّ الألف تقوم مقام الحركة، وبقلب الألف واوا تأتي الواو تأتي الواو محركة بالكسر" (القرالة، 2020م، ص 68).

وتخلص الباحثة إلى أنَّ ما حصل في هذه البنية بإضافة ياء النسب أنَّ نتج عنه تتابع للحركات مع صوت اللين المضعف، وللتخلص من هذا نأتي بصوت الواو محرك بالكسر للفصل بينها ونصر الحركة.

فتى + ي ————— fatawiyy — fa/taa/wiyy — iyy + Fa/taa

بـ- الألف رابعة وأكثر

نظر القدماء في هذه المسألة إلى أمرين: الأول: طبيعة الألف وهل هي أصلية، أو منقلبة، أو للتأنيث؛ يقول المبرد: "إذا كانت الألف أصلاً أو ملحقة بالأصل، فإنَّ الوجه فيه، والعدَّ إثبات الألف، وقلها واوا؛ للتحرك الذي يلزمها، وذلك قوله في النسب إلى ملي: ملبوى، وإلى معنى: معزوى، وإلى أرطى: أرطوي، فإنَّ كانت الألف للتأنيث، ففهما ثلاثة أقاويم: أجودها، وأحقرها بالاختيار، وأكثرها، وأصحَّها، وأشكَّلها لمهاجر القياس، حذف الألف، فتقول في النسب إلى حُبلى: حُبلى، وإلى دنيا: دُنْيَى، ويجوز أن تلحق واوا زائدة... وذلك قوله: دنياوي، و دفلاوي، والقول الثالث: أن تقلب الألف واوا؛ لأنَّ الألف رابعة، فقد صار في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله فتقول: حُبلى و دفلوى... وهذا أرداً الأقاويم" (المبرد، 1994، 3/147).

والأمر الآخر: الحركة والسكنون في الحرف الثاني، فإذا كان ثانياً الاسم متحرِّكاً، فإنهما مجمعون على حذف الألف، فيقال في النسب إلى مثل جَمَرَى: جَمَرَى، يقول سيبويه: "أما جَمَرَى، فلا يكون: جَمَرَوى، ولا: جَمَرَاوى ولكن: جَمَرَى؛ لأنَّها ثقلت، وجاءت زنة: ملي، فصارت بمنزلة: حبارى؛ لتتابع الحركات" (سيبوه، 1988، 3/354).

والتجهيز عند المحدثين لا يخرج عن وصف القدماء فعبد الصبور شاهين يذكر أنَّ ما كانت ألفه رابعة وتحرك ثانية تحذف الألف، أما ما سكن حرفة الثاني سواء كانت ألفة أصلية أو للتأنيث فيجوز الحذف أو القلب لكنَّ الأرجح قلب الألف واوا لما كانت ألفه أصلية، والحدف لما كانت ألفه للتأنيث (شاهين، 1980، 162) ولا يضيف تعليلاً لذلك، وهذا بالضبط ما ذكره ديزيره سَقَال أيضاً، وهم لا يخرجان عن وصف القدماء، ولم يقدما تفسيراً لذلك.

وفي حين أفضى فوزي الشايب الحديث في الاسم المقصور الثلاثي وتعرض له بالتحليل والنقد لا نجد له رأياً في الاسم المقصور فيما ألفه رابعة أو أكثر. ويرى القراءة أن الإitan بالواو بدل الألف في مثل (ملئي) ضرورة صوتية فلو ألحقت ياء النسب من غير حذف الألف لنشأ مقطعاً مرفوضاً يتكون من (ص ص)، ولو دمجنا ياء النسب مع المقطع الذي يسبقها (ص ح ص) (ملهاري)، لوقع اللبس بين النسبة والملكية (القراءة، 2020م، ص 71) كما يرى في حذفها انتفاء العلة المقطعة ولكن دلالة النسب فيه ليست مباشرة كما هي في (ملهاري وملهاري) (القراءة، 2020م) ص 73)، وإذا كانَا نوافقة بالثانية نخالقه بالأولى، فالفرق بين ياء النسبة وباء المتكلّم هو التشديد.

نستطيع من كلام القدماء أن نخرج بقواعد النسبة للمدود بالشكل الآتي:

1- إذا كانت الألف أصلية، أو ساكنة الحرف الثاني في مثل (ملئي ومعزى) تبقى وتقلب واواً

إنَّ اعتماد القدماء على أصلية الألف هنا ما هو إلا محافظة على البنية المقطعة والدلالية وبالتالي عدم حذفها وقلماً (واوا) لتكون بالشكل الآتي: ملهى+ي ————— malhaayy — mal/haa +yy

نلاحظ من خلال هذا التحليل الصوتي نشوء المقطع الأخير وهو غير مقبول ببدأ ص ص yy، وإذا حاولنا دمجه في المقطع السابق لا يصلح نتيجة تتابع الحركات، وللخروج من هذا لا بد من إدخال صوت (واو اللين) كصوت يؤدي مهمة الفصل بين الحركات والمحافظة على بنية الكلمة متبعاً بكسرة دلالة النسب: (malhaawiyy) والخطوة الثانية تقصير المقطع الطويل المفتوح (haa) (ص ح ح): لتصبح البنية الصوتية: (malhawiyy)

2- إذا كانت الألف رابعة وجاءت للتأنيث يجوز فيها الحذف والقلب وزبادة واواً مثل "حُبلي"، "دني" ا، فقد قرر القدماء أنَّ مثل هذا يجوز النسب إليه بأن نقول: "حُبلي"، ويجوز حُبلي بقلب الواو أو زيادتها، وفي دنيا: دوني، ودونيوي، ودونياوي. ولو قمنا بالتحليل الصوتي:

حيل+ي ————— hublaaiyy — yy+ hublaa

إنَّ صم لاحقة النسب إلى بنية الكلمة لا يتطلب إلا حذف الصائت الطويل منعاً لتتابع الحركات، ويجوز أيضاً المعجم بالواو للتخلص من المزدوج الحركي ai للفصل بين الحركات فتصبح البنية (hublaawiy) يجري عليها تقصير الصائت الطويل (aa)، ويجوز فيه عدم التقصير في مثل دنياوي، أمّا عن جواز قلب الألف (واوا) فالمحصلة في البنية متباينة غير أنَّ المعالجة الصوتية كما يدوّلي مرفوضة في قلب الألف (واوا) تنتج البنية (hublwiyy)، فينتحل مقطع صوتي مرفوض (ص ص ح).

3- إذا كانت الألف رابعه وثانية متحرّك تحذف الألف مثل كسلى وإذا كان ثانِي الاسم متحرّكاً، فإنَّهم مجتمعون على حذف الألف، فيقال في النسب إلى مثل جَمْزَى: جَمْزَى، يقول سيبويه: "وَمَا جَمْزَى، فَلَا يَكُونُ جَمْزَوى، وَلَا: جَمْزاً وَلَكِنْ: جَمْزَى: لَأَنَّهَا ثَقْلَتْ، وَجَاؤَتْ زَنَةً: ملهى، فَصَارَتْ بِمَنْزَلَةِ حَبَارِي: لِتَتَابِعَ الْحَرَكَاتِ" (سيبوه، 1988، 3/354) التحليل الصوتي: مثل جَمْزَى، وكَنَدَا: yy+ kanadaa+ ————— kanaadaaiyy

يبدو للباحثة هنا أنَّ دمج المقطع الجديد المروض ص ص يتحصل بحذف الصائت الطويل (aa) من غير الحاجة للصوت الوظيفي (الواو)

4- وإذا كانت الألف خامسة تحذف الألف

أمّا إذا كانت الألف خامسة مثل مصطفى فيبدو أنَّ حذفها لا يؤثر في بنية الكلمة أبداً ولا يحتاج إلى صوت وظيفي لعدم وجود علة مقطعة في حذفها والتحليل الصوتي يثبت ذلك:

مصطفى+ي ————— mustafaa+ iy

mustafaa — mustafaa+ yy

إنَّ دمج المقطع الأخير في بنية الكلمة لا يحتاج إلا حذف الصائت الطويل aa للتخلص من تتابع الحركات: لتصبح البنية مُصطفى iy

3- النسب إلى الاسم المقوص

لا يختلف الحديث عند القدماء في مسألة النسب للمنقوص عنه في المقصور فالياء المسبوقة بكسر تقلب (واوا)، ويفتح ما قبلها، يقول سيبويه في هذا السياق: "إذا كانت الياء ثالثة وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورة، فإنَّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في عمَّ: عَمَّوْيَ، وفي زَدَ: زَدَوْيَ وقالوا كَلَمَّهُمْ في الشَّجَنِ: شَجَوْيَ، وذلك لأنَّهُمْ رأوا فَعَلَ بِمَنْزَلَةِ فَعَلَ في غير المعتَلَ كراهة للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات فأقرَّوا الياء وأبدلوا تصيرها الاسم إلى فعل لأنَّهَا لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة وأرادوا أن يجري نظيره من غير المعتَلَ فلَمَا وجدوا الباب والقياس في فعلٍ أن يكون بمنزلة فعلٍ أقرُّوا الياء على حالها وأبدلوا" (سيبوه، 1988، 3/343)، وتبعد هذه النظرة في التحليل الصوتي بالشكل الآتي:

شُجَّيٌ — شُجِيٌ
sajiyiyy — yy+sa/jiy

فعدن قلب الحركة قبل الياء الأصلية فتحة، وقلب الياء واواً تصبح البنية (sajawiyy) على وزن فَعْلَوْي.

وعلى حين وافق كثير من المحدثين رأي القدماء ووصفها كما هي من غير تفسير مثل عبد الصبور شاهين (شاهين، 1980، ص 162) وديزيره (سقال، 1996م، 106) إلا أننا نجد بعضهم يذهب مذهبها آخر، فالقرالة يرى أن الياء لم تُقلب بل أبدلت واوا، وبإضافة ياء النسب أصبح هنالك مقطع مرفوض، فتُجتطلب الواو لحل الإشكال المقطعي، أما تحويل الكسرة قبل ياء المد إلى فتحة فهو وصف مرفوض عنده فلا وجود لحركة مفترضة قبل المد من جنسها فالحركات لا تتواли، ولا وجود أيضاً لكسرة ملزمة لياء النسبة، ويعلل مجي الفتحة التي دخلت البنية بعد النسب بقوله: "إن صيغة النسب تحتم مسبقاً أن يكون ما قبل الواو مفتوقاً" (القرالة، 2020م، ص 79)، والتحليل المقطعي عنده بالشكل الآتي: شُجِيٌ: (ص ح / ص ح ح) — شُجَّيٌ: (ص ح / ص ح / ح) شُجَّوْيٌ: (ص ح / ص ح / ص ح ص ص).

أما فوزي الشايب فيرى أن المخالفة الصوتية هي التي تقف وراء هذه المعالجة، بسبب ثقل الأمثال أو المتجانسات: الكسرات والياءات وتحصل المخالفة على مرحلتين: المرحلة الأولى مخالفة بين الحركات بتحويل الكسرة الأولى إلى فتحة، والمرحلة الثانية المخالفة بين الصوات (الياءات) فتختلف الياء الأولى إلى واو هرباً من تتابع الأمثال (الشايب، 2014م، 140).

شُجَّيٌ — شُجِيٌ
sajawiyiyy — iyy + sa/jiy

ويبدو للباحثة أنه تحليل مقبول غير أنه لا يخرج كثيراً عن وصف القدماء إلا باختلاف المصطلحات، مما يطلق عليه القدماء "كراهية اجتماع الأمثال" أو "كراهية التضعيف" (سيبوه، 4/424)، هو ما أطلق عليه المحنون مصطلح المغایرة أو المخالفة الصوتية كما سبق الذكر. وعلى قبول التحليل السابق إلا أننا إذا أردنا أن نسير في التحليل خطأً واحداً فإننا نقول: إننا أتينا بصوت الواو مسبوقاً بكسر بعد حذف أولي الياءات وفتحنا ما قبلها للمخالفة الصوتية.

4- النسب إلى الاسم الممدود

نظر القدماء في طريقة النسب للاسم الممدود إلى طبيعة الهمزة فإن كانت همزته للتأنيث قُلبت في النسب واواً وإن كانت أصلية بقيت في النسب، وإن كانت مبدلة من أصل واوي أو يائي بقيت عند النسب أو قلبت واواً (ابن يعيش، د.ت، 156/5).

إذا نظرنا لرأي المحتنين في هذه المسألة نجد أحليهم يوافق القدماء، ويجزئ قواعد النسب كما وصفها القدماء من غير تعليل، يقول عبد الصبور شاهين: "وحكِمَ الأَلْفَ المَمْدُودَ فِي النَّسْبِ كَحْكَمَهَا فِي التَّثْنِيَةِ، إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيَثِ قُلْبَتْ وَاوًا كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوِي، إِنْ كَانَتْ أَصْلًا سُلِّمَتْ نَحْوَ: "قَرَائِيَّ" ، وإن كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل فالوجهان (شاهين، 1980م، 164)، ولا يختلف الأمر عند ديزيره سقال فيعيد صياغة ما قاله القدماء (سقال، 1996)، ص 106)، وكذلك الأمر عند عبد الجليل وهو يكتفي بإيراد الأمثلة (عبد الجليل، 1998م، ص 446)، أما فوزي الشايب فيقف موقفاً مغايراً لرأي القدماء فهو يرفض قول القدماء بإبدال الهمزة واواً لتباعد المخرجين، ويرفض التغييرات التي تعرض لها الاسم الممدود عند النسب (الشايب، 2014م، ص 144).

وسنوضح ذلك بالأمثلة والمعالجة الصوتية:

أ- ما كانت همزته أصلية مثل: قراء، وبداء: قرائي، وبدائي
التحليل الصوتي:

قراء+ي —

qurra>iyy — iyy + qurra>

لاحظ أن هذه البنية المقطعة لا تحتاج إلى أي تعديل عند إضافة لاحقة النسبة؛ ولذلك لم يجر عليها أي تعديل بعد النسبة.

ب- ما كانت همزته للتأنيث وجب قلتها واواً مثل صحراء وحمراء، صحراوي وحمراوي
يري القدماء أن الكلمة أصلها "صحرى"، فلماً أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى فصارت "صحرائى"، وقواعد العربية تمنع الجمع بين ألفين ساكنين، وحذف أحدهما ينافي الغرض من ذكرها، فلا مجال إذن لحذف أحد الألفين، فقلبت الألف الثانية "التي هي للتأنيث" همزة؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، قال ابن جي: "وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: حُبَّلَ وَبُشَّرَ، ولكنَّهَا مَلَّا وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ قَبْلَهَا زَائِدَةً وَجَبَ تحريرها لئلا يلتقي ساكنان؛ فُقْلِبَتْ همزة. وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح" (ابن جي، 1954م، 1/155).

وفي كلام القدماء هذا نظرٌ كثير، فقولهم في التقاء ساكنين غير مقبول فالآلف هنا مد ولا تأتي إلا مد، وهي "الفتحة الطويلة في مثل: قال (a:)
qa:ia
القراءة، 31) فكيف للحركة أن تكون ساكنة، ولماذا لا يكون القول بأنه حذفت أحد الألفين نتيجة تتبع الحركات، وجيء باليمزة لإغلاق
المقطع المفتوح كما يرى فوزي الشايب (الشايب، 2014م، 146)، وعند النسب إليها تزول العلة التي جيء لأجلها باليمزة لأن المقطع المفتوح سيُدْمِج مع
مقطع آخر هو لاحقة النسب:

صحراء — صحرى + يّ sahraayy — yy + sahraa

ويتتج عن ذلك بنية مقطعة مرفوضة تمثل في مقطع يبدأ بصامتين وتتابع للحركات مع أصوات اللين فتعتمد العربية إلى حل هذا الإشكال الصوتي عن طريق الإتيان بصوت وظيفي كما يسميه فوزي الشايب " وهو صوت الواو في الأغلب الأعم لتكون فاصلة ورابطة في الوقت نفسه " (الشايب، 2014، 148)، لتصبح البنية الصوتية بعد دخول الواو: (sahraawiyy)

ج- ما كانت همزته منقلبة عن أصل واوي، أو يائي مثل: كساء، وبناء جاز بقاوئها و قلها (واو): كساي، كساوي، وبنائي، بناوي
 نظر القدماء إلى مثل (كساء) همزته منقلبة عن (واو) لأن فعله (كَسَوْتُ) وأصله (كساو) وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلب همزة فقيل
 (كساء): لكن المحدثون لهم رأي آخر في هذه الهمزة فغالب رأيهم في أن هذه الهمزة جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح: *kissa*—*kisaa*
 وعند النسبة تجد نفسنا أمام خيارين إما نحذف الهمزة لزوال العلة التي وضعت لها فالمقطع الذي كان مفتوحاً سيدمج مع لاحقة النسب بالشكل
 الآتي: *kisaa*—*yy*+*kisaa*:

ونتيجة لتابع الحركات وتشكل مقطع مرفوض يجري زيادة (واو) تقوم بدور وظيفي في الفصل بين التتابع الحركي وتعديل المقطع لتصبح: (kisaawiyy)

ومنها (بناء) همزته منقلبة عن ياء؛ لأنَّ فعله (بنيتُ) وأصله (بنياً) وقعت الياء متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة فقيل: بناء، وبالنسبة إليها: binaawiyya. binaaa

ولا أتفق مع القدماء بقولهم أنَّ الألف تبقي وتقلب واوا، فزيادة على أنَّ الألف هي واو في الأصل نجد أنَّ نتيجة القلب ستتشكل بنية بالشكل الآتي: (kisiyyi binwiyyi)، وهذا نتاج المقطع الثاني وهو مقطع مرفوض تتبع فيه الصوات، وبهذا نحن بحاجة إلى الصائت الطويل الألف فوجوب عدم قلبه، وكان الأولى في معالجة هذه لمسألة القول فيها: بقاء الألف وزيادة واوا لا سيما أنها لا تتطلب إعادة الأصل الواوي واليائي إليها في الحالتين تقلب (واوا) برأيهم.

ونصل بعد هذا الكلام إلى أنَّ العلة المقطعة والخلل في البناء الصوتي هو الذي يقف وراء التغييرات الصوتية فمثى زال هذا الخلل جاز في الصيغة الوجهان، ومن ذلك أنَّ المبرد عامل الهمزة الأصلية معاملة الزائدة ولكن على قبيح، ولكن السيرافي أجاز ذلك مطلقاً بقوله: ولو كانت الهمزة أصلية طرفاً بعد ألف ونسبة إليه جاز فيه الوجهان أيضاً، كقولك في النسب إلى قراء، ووضاء وأصله من فرات ووضوء الرجل. يجوز أن تقول قرأني وقرأوا" (السيرافي، 1986، 4/108).

5- النسب إلى وزن (فعيلة) و (فيعلة)

إذا كان الاسم على وزن فَعِيلَةٍ فإنَّ ياءه تتعرض لما يلي:

1-إذا كانت العين صحيحة واللام صحيحه ولم تكن العين مضعفة فإن هذه الياء تُحذف ويُفتح ما قبلها، فنقول في حنيفة: حَنَفَيْه، وبديمه: بَدَهِيَه
 (ابن يعيش، د.ت/ 1461)، وهنالك رأي قديم يجيز عدم حذف الياء مطلقاً بناءً على ما سمع من العرب بإبقاء الياء، وقد أنكره سيبويه وحكم عليه بالشنودة، يقول: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنهم شادُّوا قليلاً قد قالوا في سَلِيمَة سَلِيمِيٌّ، وفي عميرة كَلِّبِ عميري، وقال يونس هنا قليلاً خبيث" (سيبويه، 1988.3: 339)، ومن المحدثين من التفت لهذه المسألة ومنهم أنسانس الكرملي الذي تصدّى لهذه المسألة ليثبت أنّبقاء الياء عند النسب إلى فعيلة وفعيل ليس شاداً معتمداً على الشواهد الفصيحة التي جمعها من كلام العرب (عباس حسن، د.ت/ 729)، وبذكر عبده الراجحي في مسألة عدم حذف الياء في صيغة فعيلة أنه، أى، لا يأس، من العما، به (الراحل، 1973: 148)، فنقول في طبع: وف، بديمة: بَدَهِيَه.

ولو قمنا بتحليل صوتي لهذه البنية في مثل بدءه، بإضافة لاحقة النسب (الإياء المتشددة) بعد حذف تاء التائيث حسب القواعد السابقة: badiiha + yy+ badiihaiyy (b). نلاحظ تشكيل مقطع مرفوض يبدأ بحركة وفي محاولة دمجه مع المقطع الذي يسبقه ينبع ازدواجاً حركياً في الصاتتين القصريتين: (ai) يجري التخلص منه بحذف الحركة(a): وذلك لأن الكسرة من مستلزمات النسبة فلا يصبح حذفها فتصبح البنية سليمة مقطعاً بهذا الشكل: (badiihiyy).

وفي حال حذف الياء وفتح ما قبلها: **(badahaiyy — yy+ badaha)**, فيجري كما ذكرنا سابقا التخلص من المزدوج الحركي بحذف الفتحة لتصبح البناءة: **(badahivv)**

ولا أجد مبرراً في اعتماد إحدى البنيتين في مقابل إهمال الأخرى؛ فهو اختيار لغوي محكم بأمن اللبس، مثلاً في كلمة طبيعة، وسليقة، وسليمة لم ترد بحذف الياء؛ ويبدو لي أنَّ حذف الياء منها يخرجها من دلالتها فعند النسب إليها بحذف الياء: طبَّعي، وسلقَي، وسلَّمي، في هذا أقرب إلى طبع، وسلق، سلَّم.

أمَّا إذا كانت العين مضعفة أو كانت معتلة واللام صحيحة في مثل (دقيقة، وطويلة) فإنَّ الياء تبقى دون تغيير وما يجري علماً فقط هو إلحاق الياء النسب إليها بعد حذف التاء المربوطة:

دقيقة+ي ——————
daqiiqaiyy — yy+ daqiiqa

وما يجري في هذه البنية التخلص من المزدوج الحركي بحذف الحركة القصيرة: a ولا شيء غير ذلك لتصبح البنية: daqiiqiy. أمَّا الصيغة الأخرى: (فعيلة) في مثل: جُهينة وقُريبة وعُبيدة فما جرى على صيغة (فعيلة) في الغالب يجري علماً بحذف الياء والتاء المربوطة وإضافة لاحقة النسب؛ لتصبح "جُهَيَّ" ، "وَقُرْطَيَّ" و "عُبَيْدَيَّ" ، غير أنه وردت صيغ عدم حذف الياء مثل: أمِيمَة في بالنسب إليها: أمِيمَي، ويبدو لي أنَّ أمَّن اللبس هو ما يقف وراء إبقاء الياء، فلو حُذفت لأصبحت أمِيمَي فتلتبس مع النسب لـ(أَمَّم).

6- النسب إلى ما فيه ياء مشددة

نظرة القدماء إلى النسب إلى ما فيه ياء مشددة باعتبار موقع هذه الياء في الكلمة؛ فإذا كانت الياء بعد حرف واحد يفك الحرف المشدد، ثم تُرَد الياء الأولى إلى أصلها وتقلب الثانية واواً ويفتح ما قبلها مثل: رَيَّ وحَيَّ؛ فتصير هند النسب رَوَيٌ وحَيَوٌ، يقول سيبويه: "وسائله عن الإضافة إلى حيَّة، فقال: حَيَّوٍ، كراهية أن تجتمع الياءات... وحرَّكت الياء لأنَّه لا تكون واواً ثانية قبلها ياء ساكنة" (سيبوه، 1988، 3/ 345).

وفصل الرضي القول في هذا النمط من أنماط النسب، فقال: "إنَّ كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة، فإذا نسب إلى مثله وجب فك الإدغام؛ لئلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فيحرِّك العين بالفتح الذي هو أخفُ الحركات، فيرجع العين إنَّ كانت واواً إلى أصلها؛ لرواب سبب انقلابها ياء، وهو اجتماعهما مع سكون الأول. فتقول في طيٍّ: طَوَوِيٌّ، ويبقى الياء بحالها نحو: حَيَوِيٌّ؛ لأنَّه من حَيِّ، وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واواً: إمَّا بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحرِّكها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب واواً كما في حَصْوَيٌّ ورَحْوَيٌّ، أو تقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب" (الرضي، 1993، 49/2).

الياء المشددة بعد حرف واحد

إنَّ النسب إلى ما فيه ياء مشددة إذا كانت ثانية يمرَّ بمراحل عديدة حسب نظرية القدماء:

المراحلة الأولى: فك الإدغام: (حيَّ)، (طَيَّ)

المراحلة الثانية: إعادة الياء الأولى إلى أصلها: (حَيَّ)، (طَوَيِّ)

المراحلة الثالثة: قلب الياء الثانية: واواً والقلب بطريقتين إمَّا بقلبهما أولاً ألفاً لتحرِّكها وانفتاح ما قبلها، أو تُقلب مباشرةً لتصبح (حَيَوِيٌّ)، (طَوَوِيٌّ). ولا تختلف نظرية المحدثين عن القدماء، فيذكر ديزيره سقال قاعدة النسب لهذه البنية باختصار شديد موافقاً لرأي القدماء (سقال، 1996م، 108) ويجري التحليل الصوتي عند عبد الصبور شاهين بال حاجة إلى كلتا الياءين لتكميل بنية الكلمة؛ فتجتمع عند النسبة أربع ياءات، يقول: "وعند تتابع الياءات وللنطق بها متتابعة يؤدي إلى شذوذ في تتابع أصوات اللين تخرجن منه المغايره أعني قلب الياء الثانية واواً مع الالتزام برد الياء الأولى إلى إصلها في قال في حيٍّ حَيَوِيٌّ، وفي طيٍّ طَوَوِيٌّ" شاهين، 1980، ص.161)، وتابعه الجوابرة بشيء من التفصيل بعد أن نقل كلام الأول (الجوابرة، 158)، ويبدو للباحثة أنَّ كلامهم جميعاً لا يخرج عن وصف القدماء إلا باختلاف بعض المصطلحات.

ويبدو للباحثة أنَّ المعالجة الصوتية تأخذ طريقاً آخر متفقاً مع ما قال القدماء في شيء منه ومخالفًا في شيء آخر وينطلق من:

1- إنَّ قوَّة الياء الثانية يعني أنَّ الصوت الثاني بعد فك التشديد يقع في عميق البنية فلا نستطيع أن نستغفِّي عن هذا الصوت لاعتماده في الدلالة ومن أجل ذلك نُرجعه إلى أصله.

2- أمَّا الصوت الثالث وهو الصوت الثاني من الياء المشددة فيمكن الاستغناء عنه بحذفه منعاً للتتابع الياءات

3- الاستعاضة عن الحرف الثالث المحذوف بصوت (w) لتكميل البنية والتخلص من تتابع الحركات، فيكون التحليل الصوتي بالشكل الآتي:

rawawiyy — rawaiyy — yy+rawaya
hayawiyy — hayaiyy — yy+ hayaya

الياء المشددة بعد حرفين

ذكرت كتب الصرف القديمة والحديثة أنه عند النسب إلى الاسم المنتهي باء مشددة بعد حرفين تمحض الأول، والثانية تقلب واواً، ولابد من فتح ما قبل الواو، يقول سيبويه: "باب الإضافة إلى: فَعَيْلٌ أَوْ فُعَيْلٌ مِّنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي الْيَاءُ وَالْوَاوُاتُ لَامَاهَنَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَدَوَيٍ، وَفِي غَنَوَيٍ... وَذَلِكَ كَرِهُوا أَنْ تَتَوَالَّ فِي الْإِسْمِ أَرْبَعَ يَاءَتٍ، فَحَذَفُوا الْيَاءَ الزَّائِدَةَ الَّتِي حَذَفُوهَا فِي: سَلِيمٍ وَثَقِيفٍ، حِيثُ اسْتَثَقَلُوا هَذِهِ الْيَاءَتُ، فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ مِنْ الْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ مَنْقُوشَةً؛ لَتَكَ إِذَا حَذَفَتِ الْزَّائِدَةَ فَإِنَّمَا تَبَقِّيُ الْيَاءُ تَصْبِيرَ الْفَاءِ" (سيبوه، 1988، 3/343).

ومن كلام سيبويه نستدل أن المعالجة الصوتية لهذه البنية تمر أيضاً بمراحل: فك التشديد ومحض الياء الثانية، ومن ثم تقلب الياء الباقيه ألفاً لتحرركها وانفتاح ما قبلها، وهذا القلب تصبح البنية مشابهة للمقصور في مثل عصا، ويجري عليها ما جرى عليه.

أما المحدثون فبعد الصبور شاهين ينظر لهذه البنية عند النسب بمحض الياء التضعييف وبزيادة ياء النسب تصبح البنية في مثل (بني——nabiyiyy) وهنا تجتمع ثلاثة ياءات وكسرتان، فتقلب الكسرة فتحة للمائلة مع السابق فتصبح —(nabayiyy)، فتقلب الياء واواً كنوع من المخالفه الصوتية لتصبح: —(nabawiyy) (شاهين، 1980، ص162)، ووافقه تماماً علي الجوابه ونقل رأيه مفصلاً (الجوابرة، ص160) ولا يخرج ديزيره سقال عن هذا إلا بالاختصار المحسض يقول: "إن سبقها حرفان حذفت الأولى الياء وفتح ما قبلها، وقلبت الثانية واواً" (سقال، 1996م، ص108). ويبدو للباحثة أن المعالجة الصوتية في هذه البنية تأخذ شكلاً أبسط من ذلك بكثير، فموقع الياء الثالثة يعني سلامه ثلاثي البنية وبالتالي سلامه الدلالة ومن أجل ذلك لم يلتفت القدماء إلى المحافظة على أصل هذه الياء، وعليه أرى أن المعالجة الصوتية لهذه البنية تكون بمحض هذه الياء بكمالها وفتح ما قبلها وإضافة ياء النسب:

عَدَوَيٌ + يَ — عَنَوَيٌ
<ada>
<ada>
<ada>
<ada>

وبإضافة لاحقة النسب ينتج مقطعاً مرفوضاً يحتاج لدمجة التخلص من المزدوج الحركي فنأتي كما في السابق بصوت الواو(w) للفصل بين الحركات والتخلص من المزدوج الحركي والمقطع المرفوض.

الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف

في هذه الحالة نظر القدماء لهذه البنية بأن تمحض الياء المشددة ويحل محلها ياء النسب، فنقول في شافعى عند النسب شافعى، وكرسي، ولا يخرج الوصف عن هذا من منظور المحدثين يقول ديزيره سقال: "إن سبقها أكثر من حرفين حذفت ثم جعل مكانها ياء النسب نحو كرسى" (سقال، 1996م، ص108) ولا يختلف الوصف عند عبد الصبور شاهين إلا أنه أكثر تفصيلاً، يقول: "أما في حال كون الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين فإذا أردت نسبة هذه الكلمات فإن النظرية الأولى إليها طمطمتنا إلى وجود ثلاثة أحرف مثل حرف العلة المضعف، وحينئذ لا تتردد في حذف الياءين الموجودتين قبل ياء النسب لأن في بقائهما اجتماع أربع ياءات وهو أمر عسير يغنى فيه بقاء اثنتين لإفاده وظيفة النسب فيقال شافعى وكرسي ومرمي بنفس النطق الذي كانت عليه قبل النسب ويفرق بين الحالتين بقرينة السياق" (شاهين، 1980، ص161)، ويوافقه الجوابرة ويوضح ما قاله بالتحليل المقطعي (الجوابرة، ص161)

وحذف الياء هنا مبرر بالتخلص من توالي الأمثل، وعدم التعويض عن المحذوف أو قلب أحد الياءات مبرر كما يبدو لي بسلامة المقطع الصوتي من أي علة صوتية أو خلل مقطعي، يتضح ذلك عند التحليل الصوتي:

شافعى+ي — شافعى

Safi>iyy — safi>iyy — عند الحذف للإياء — ا

نلاحظ أن البنية سليمة مقطعاً ولم يجر فيها أي تعديل، وكان بالإمكان القول بأن النسب مثل هذه البنية لا يجري عليه تعديل وأن البنية مشابهة صيغة النسب، ويفرق بينهما بالسياق.

ونجد مثلاً آخرًا مثل: (كرسي) في كتب الصرف قديمها وحديثها يندرج تحت هذا الباب مما كانت ياءه مشددة بعد ثلاثة أحرف"، والقول فيه عند النسب إليه كما هو في المثال السابق (شافعى)، لكن ما يثير الحديث هنا: ما الغرض من النسب إلى هذا الاسم؟، وما الدلالة التي ألحقتها النسب بهذه الصيغة؟ إذا كان القدماء وضعوا تعريفاً للنسبة بأنه "ما يناسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك، وإذا وجدوا أن دلالة النسب في الوصف مع الاختصار، فما الوصف الذي انتقل إلى صيغة مثل كرسى؟

يبدو للباحثة أن هذا المثال وغيره من الأمثلة لا يتحقق فيه دلالة النسب؛ ومن أجل ذلك يمكننا القول إن النسب لا يشمل كل الأسماء، وأنه مختص بالأسماء التي يتحقق فيها نقل الدلالة: دلالة الوصف إلى بلد، أو حرف، أو صنعة أو غير ذلك، كما نلاحظ في ذلك اضطراب الحالة في تحديد بعض مصطلحاتهم؛ مما يدعو إلى إعادة النظر في كثير منها.

الخاتمة والنتائج

بعد العرض السابق للتغييرات التي تحصل على بنية الاسم المعتل عند النسب إليه، وملاحظة معالجة القدماء لهذه التغييرات، توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- 1- إن القدماء انطلقو في معالجتهم لهذه التغييرات معالجة اعتمدت على نحو كبير على الإعلال بالقلب والحدف على نحو أقل عند اضطرارهم لذلك، وأن ما يقف وراء نظرتهم بهذه تسلیمهم بمبدأ الأصل والفرع وبالتالي المحافظة على الميزان الصرفي.
- 2- لم تكن نظرة القدماء في معالجتهم للتغييرات التي تحصل بالنسبة مطردة؛ فنجد them تارةً يبنون تحليلاتهم معتمدين على الأصل، فيشتغلون إعادة حرف العلة إلى أصله الواوي، والياني، وتارةً يجعلون الأصلين سواء فيجري قليهما الاثنين وأوا، وتارةً أخرى يجري حذفهما الاثنين، وهذا التبادل محكم بسلامة البنية المقطعة.
- 3- إن العامل الصوتي وقف وراء تحليلات القدماء، وظهر هذا في تعليلاتهم، نستدل على ذلك من تبادل قواعدهم التي بدلت محكمة بطبيعة العلة الصوتية، وما حدّيّهم عن احتياجهم لـ الواو لاحتمالها للحركة اللازمه في النسب، والتخلص من توالي الأمثل، وغيرها من إشارات تصب في التعليل الصوتي، ولكن بما يناسب تلك المرحلة، فلم تكن المصطلحات النحوية بهذا الوضوح والظهور، عبر كل منها عن مرحلة من مراحل التفكير النحوی وعكس فکر وثقافة ورؤیة ذلك العصر.
- 4- ظهر في معالجة بعض المحدثين تكرار ما قاله القدماء في الوصف والتعليل ولكن بمصطلحات حديثة مما يُطلق عليه القدماء "كراهية اجتماع الأمثل" أو "كراهية التضعييف" هو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح المغايرة أو المخالف الصوتية.
- 5- إن العامل الصوتي يقف وراء التغييرات التي تحصل في بنية الكلمة عند النسب إليها متمثلًا في سلامية البنية المقطعة والتناسق الصوتي، مع الحرص على أمن اللبس، فتأتي التغييرات الصوتية لتبني مقطعاً مقبولاً، أو تعدل مقطعاً مكروراً، أو تتخلص من الإزدواج الحركي، أو توالي الأمثل.
- 6- شكل صوت الواو اللين (w) لازمة في المعالجة الصوتية في الكلمات التي ينتج عنها مشاكل مقطعة بعد إضافة باء النسب فيأتي هذا الصوت غالباً للفصل بين الحركات والتخلص من المزدوج الحركي والمقطع المرفوض.

المصادر والمراجع

- ابن جني، ع. (1995). سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، ع. (1954). المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، دار القلم، دمشق.
- الجوابرة، ع. (2007). التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن.
- حسن، ع. (د.ت). النحو الواوي، ط3، دار المعارف، القاهرة.
- الراجحي، ع. (1973). التطبيق الصرفي، دار الهبة العربية، بيروت.
- الروابدة والقراء، م، س. (2009). النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، مجلة كلية الآداب، القاهرة.
- الرضي الأسترابادي، م. (1982). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وأخرين، ط1، بيروت، لبنان.
- سقال، د. (1996). الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصدقة العربية، بيروت.
- سيبويه، ع. (1988). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة، الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، ح. (1986). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وأخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
- شاهين، (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة للصرف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشايق، ف. (2014). في الصرف العربي: نظرات وثغرات. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد السادس.
- عبد الجليل، ع. (1998). علم الصرف الصوتي، ط1، جامعة آل البيت، الأردن.
- عبد الغني، أ. (2010). الصرف الكافي، دار التوفيقية للتراث، القاهرة.
- الفارسي، ح. (1999). التكميلة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت.
- القرالة، ز. (2004). الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.
- القرالة، ز. (2020). الوقاية الصوتية، مجلة مجمع اللغة العربية، ليبيا، العدد 17.
- المبرد، م. (1994). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث القاهرة.

- مرعي، ع. (1994). ظاهرة كراهية توالى الأمثال في العربية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 9(1).
- مهدى وشلاش، ص. هـ. (2011). المهدى فى علم الصرف، ط1، مطابع بيروت، بيروت.
- هبر، هـ. (2010). الصرف الواقي، ط1، عالم الكتب، إربد.
- ابن يعيش، يـ. (د. ت). شرح المفصل، د.ط، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

References

- Ibn Jinni, A. (1995). *The Secret of the Syntax Industry*, edited by Hassan Hindawi, 2nd edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Ibn Jinni, A. (1954). *Al-Munsif*, edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-Jawabrah, A. (2007). *Phonological transformations in the structure of nouns when they are inflected*. PhD dissertation, Mu'tah University, Jordan.
- Hassan, A. (d. T.). *Al-Nahw Al-Wafī*, 3rd edition, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Al-Rajhi, A. (1973). *Morphological Application*, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut.
- Al-Rawabda and Al-Faqara, M., S. (2009). Relatives to Nouns Ending in a Madyah vowel. *Journal of the Faculty of Arts*, Cairo.
- Al-Radi Al-Astarabadi, M. (1982). *Sharh Shafiya Ibn al-Hajib*, edited by Muhammad Nour al-Hasan and others, 1st edition, Beirut, Lebanon.
- Saqal, D. (1996). *Morphology and Phonology*, 1st edition, Arab Friendship House, Beirut.
- Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab*, edited by Abdul Salam Haroun, 3rd edition, Library, Al-Khanji, Cairo.
- AL-Seraphi Explanation of the Book of Sibawayh*, edited by: Ramadan Abdel Tawab and others, Egyptian General Book Authority, Cairo.
- Shaheen. (1980). *The Phonological Approach to Arabic Structure: A New View of Morphology*, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Shayeb, F. (2014). On Arabic Morphology: Insights and Gaps. *Journal of the Arabic Language Academy*, Issue Six.
- Abdul Jalil, A. (1998). *Phonological Morphology*, 1st edition, Al-Bat University, Jordan.
- Abdul Ghani, A. (2010). *Al-Sarf Al-Kafi*, Dar Al-Tawfiqia Heritage, Cairo.
- Al-Farsi, H. (1999). *The sequel*, edited by: Kazem Bahr al-Marjan, 2nd edition, Alam al-Kutub, Beirut.
- Al-Qarala, Z. (2004). *Movements in the Arabic Language, A Study in Phonological Formation*, 1st edition, Modern World of Books, Irbid.
- Al-Qarala, Z. (2020). Vocal Prevention, *Journal of the Arabic Language Academy*, Libya, Issue 17.
- Al-Mubarrad, M. (1994). *Al-Muqtasib*, edited by Muhammad Abdel Khaleq Adima, 3rd edition, Supreme Council for Islamic Affairs: Cairo Heritage Revival Committee.
- Marai, A. (1994). The phenomenon of hatred for the succession of proverbs in Arabic, *Mu'tah Journal for Research and Studies*, 9(1).
- Mahdi and Shalash, S. H. (2011). *Al-Muhadhdhab fi Ilm Morphology*, 1st edition, Beirut Press, Beirut.
- Naher, H. (2010). *Al-Sarf Al-Wafī*, 1st edition, Alam Al-Kutub, Irbid.
- Ibn Ya'ish, Y. *Sharh Al-Mufassel*. Al-Muniriya Printing Department Publishing, Cairo.